

معركة أفريقية من أجل مقعد غير دائم في مجلس الأمن

تنافس بين كينيا وجيبوتي يجدد الحديث عن التوزيع العادل وتوسيع العضوية



المسألة أعمق من صراع على مقعد يزول بعد عامين

بال كثيرين منذ فترة، فهناك صراع على هذا المقعد من قبل دول، مثل مصر وبنجربيا وجنوب أفريقيا، وقد تضم إليها دول أخرى، خاصة إذا جرت عملية إعادة الهيكلة لمجلس الأمن في القضية المؤجلة ووقع الاختيار على دولة واحدة من قارة أفريقيا.

عندما يتم طرح القضية على الاتحاد الأفريقي للاختيار، متوقع أن يدب خلاف عميق مع عدم وضوح المعايير التي بموجبها يتم اختيار الدولة المرشحة، وسوف تظل الجولة الحاسمة غائبة حتى إشعار يؤكد الموافقة أصلا على زيادة أعضاء مجلس الأمن، الدائم وغير الدائم.

وتم التعرف على جزء من معالم المعركة التي أثرت في لقاءات أفريقية متفرقة خلال أعوام، وأكدت صعوبة التوافق والتفاهم العادل، بصورة دفعت البعض إلى تفضيل التسوية. وهو الطريقة التي تعمل بها قوى عديدة خفا من أن يأتي توسيع مجلس الأمن بعواقب تضر بمصالح دول كبرى.

علاقتها مع الصومال وإريتريا وإثيوبيا وغيرها، ما يمنحها المطالبة بما تعتبره حقا في مقعد غير دائم داخل مجلس الأمن.

قد تكون المسألة أبعد من صراع على مقعد يزول بعد عامين من الجلوس عليه، إلى القيمة التي يسبغها على صاحبه، من حيث تعزيز النفوذ في المنطقة التي يعيش فيها، وما ينتظرها من تحولات كبيرة السنوات القادمة، على ضوء الجهود المبذولة لتعميم السلام في القرن الأفريقي، ورفع الكفاءة الاقتصادية من خلال مشروعات تنمية مشتركة، ولكل من كينيا وجيبوتي آمال عريضة للمساهمة فيهما، وتساعد العضوية في كلف بعض الثمار المادية والمعنوية، وتزيد الدور نشاطا في المحيط الذي تستهدفه الدولة.

جذبت المعركة بين كينيا وجيبوتي الانتباه من طرف خفي إلى معركة أكبر، لا تزال تدور رحاها في الكواليس، وتتعلق بالدولة أو الدول الأفريقية المرشحة للعضوية الدائمة لمجلس الأمن، وتشغل

وتعتقد أن وجودها في المجلس لمدة عامين يمثل قيمة تضيف عليها برقا سياسيا أفندقتها السنوات الماضية، في ظل فترة من الارتباك حجت مسيرتها الطامحة لتكون رقما محوريا في السلام والأمن والاستقرار، وترى أن الأجواء الراهنة جيدة للتحرك على المستوى الإقليمي.

وتعتقد نيروبي أن العضوية جعلها أكثر فاعلية في القارة التي بدأت تدخل مرحلة جديدة من التوازنات، مستفيدة من التطور الصاعد في علاقاتها مع الصومال والسعي لإنهاء الخصومات الحدودية، والتعاون في ملف مكافحة الإرهاب، واستيعاب الكثير من اللاجئين والنازحين، وغيرها من الموضوعات.

وترى جيبوتي أنها الدولة المركز في منطقة القرن الأفريقي، بحكم أنها تستضيف قواعد عسكرية لكثير من القوى الإقليمية والدولية الفاعلة، ومنفتحة على الإقليم، وعلاقتها متوازنة مع الجميع، وتتجاوب مع الملامح الراهية لنشر مبدأ التسويات السياسية في النزاعات، ونجحت بالفعل في تطوير

دول القارة من جراح سياسية واقتصادية وأمنية عميقة، وتتكالب عليها قوى من خارجها لتشكيل كتلتا تساعدها على تحقيق أعلى استفادة من مواردها.

لم تؤكد الأدبيات المعمول بها أفريقية أن هناك لأجحة محددة على أساسها يمكن اختيار هذه الدولة ورفض تلك، غير أن ثمة تقاليد وأعرافا معول بها يحترمها الجميع تقلل من التباين بين الدول في مثل هذه القضايا الشائكة، فمثلا كينيا سبق أن مثلت منطقتها دورتين، بينما جيبوتي شغلت المقعد غير الدائم دورة واحدة فقط، ما يعزز أن عملية الاختيار تخضع لضوابط كثيرة، في مقدمتها طبيعة المرحلة وحجم ونقل ووزن الدولة ذاتها في الإقليم والقارة برمتها.

وتمنح العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للدولة أهمية نسبية داخل المنطقة، وتبدو كزعيم أو قائدة للإقليم، لأنها تجلس مع الدول العظمى في العالم والتي ترسم مصير، بصرف النظر عن هامشية التأثير أو اندامه، وكينيا لديها تطلعات لقيادة منطقة القرن الأفريقي،

لم يتوقف الحديث عن إعادة هيكلة مجلس الأمن الدولي منذ فترة، لكنه يظهر ويخبو من وقت لآخر حسب طبيعة المرحلة. أدى التضارب في التقديرات إلى عدم منح أولوية لعملية الإصلاح الشامل والتفكير في سد الفجوات، خوفا من وجود ثغرات تفتح الباب للمزيد من الأزمات. فهناك دول ترى ضرورة في توسيع العضوية إلى 25 دولة بدلا من 15. وهناك من يؤيدون إضافة مقعدين فقط، ناهيك عن الخلاف في نسبة الدول دائمة العضوية إلى الدول غير الدائمة، والذي وصلت أصدائه إلى قارة أفريقيا.

بالتصويت، من بين 54 دولة أعضاء في الاتحاد، وهو ما رفضته جيبوتي، وقالت إن "العملية لم تنظم على أعلى مستوى ولا يمكن الأخذ بنتائجها"، في إشارة توحى بعدم الاستسلام للنتيجة المعلنة، والاستعداد لخوض جولات أخرى، في حالة عدم التوصل إلى اتفاق يمنع التسخين السياسي.

تسبب عدم اعتراف جيبوتي في خلق وضع مريب للاتحاد الأفريقي الذي درج على اللجوء إلى هذه الوسيلة لتجاوز الكثير من العقبات، والحفاظ على الوحدة الشكلية بين دوله، وتجنب تفتت الأصوات داخل الأمم المتحدة.

يتطلب الموقف المتبسط عقد اجتماع لوزراء الخارجية أو قمة لرؤساء دول أفريقية للتفاهم على اسم الدولة المرشحة للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن، أو التفكير في الية لمنع تكرار هذا الموقف، المرجح أن يثير قضايا شائكة، حال خرج عن الإطار المألوف، لأن كل دولة باتت تتعامل مع العضوية بطريقة المكسب والخسارة، والتي لا تخلو من مناوشات لها خلفيات سياسية تصعب مهمة التفاهم.

تتعامل الدولتان مع الموقف بقدر كبير من الكيدية، إذ أقامت جيبوتي حفل استقبال بأحد الفنادق الكبرى في نيويورك يوم 5 ديسمبر الجاري، أعلنت خلاله ترشيحها رسميا، بعدما قامت كينيا بخطوة مماثلة في 7 نوفمبر في فندق آخر قريب من مقر الأمم المتحدة، وأكدت عزمها الترشح عن المقعد ذاته، ما جعل الأمور توشك أن تخرج عن حيز الصيغة المعتادة، والتأثير على مصداقية الاتحاد الأفريقي وقدرته على تسوية الملفات التي تتصاعد حديثها الإقليمي.

بفتح إصرار كل دولة على رؤيتها الباب لصراعات مرهقة بشأن قضية بسيطة، لكن ربما تتحول إلى كرة تلج تكبر يوما بعد آخر، وتقود إلى زيادة الانقسامات في وقت تعاني فيه الكثير من

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

إعاد الخلاف المحتدم بين كينيا وجيبوتي حول أيهما أحق بعضوية المجلس خلال الدورة 2021-2022، النقاش على الساحة الأفريقية بشأن الآلية المعمول بها للاختيار والمعايير المطلوبة لتتبنى أي دولة هذا المقعد في الانتخابات الوردية في يونيو المقبل، حيث يتم خروج دول ودخول أخرى، وفقا للتقسيم الجغرافي المعمول به.

وتلجا الكتل القارية والمناطقية إلى التفاهم وتوزيع الأدوار، منعا لنشوب تجاذبات قد تؤدي إلى توتر العلاقات الإقليمية. وهي طريقة ترتضيها غالبية الدول وتعفيها من بعض الحساسيات والمشكلات السياسية، بالتالي ترم عملية الاختيار بدهود غالبا، لكن الضجيج الذي أحدثته كينيا وجيبوتي وضعها في بوتقة تنافسية، ربما يصعب ضبطها.

تمنح العضوية غير الدائمة
في مجلس الأمن تمنح
الدولة أهمية نسبية بصرف
النظر عن هامشية التأثير

أخذت القضية بعدا لافتا مؤخرا، وطغت عليها تراشقات لها جذور قديمة، قد تصطبح معها تداعيات سلبية على بعض القضايا، حيث تعتقد كل دولة أنها الأحق بالتمثيل عن منطقتها.

ولم يبلغ تصويت الاتحاد الأفريقي في إنهاء الأمر رضائيا حتى الآن، حيث وقع اختياره لصالح كينيا بعد اقتراع جرى في مقره بآداب أبابا على مستوى الممثلين الدائمين، وحصلت نيروبي على 37 صوتا مقابل 13 لجيبوتي ممن أدلوا

مسار الإصلاح يعزز القوة الاقتصادية والسياسية لإثيوبيا

باريس تتبنى سياسة مغايرة في شراكتها مع أديس أبابا الصاعدة

وتشير التقارير إلى أن شركات صناعة السيارات الفرنسية تعمل بنشاط لإقامة مصانع التجميع في إثيوبيا. وإلى جانب الشروط المواتية التي من المؤكد أن الحكومة الإثيوبية، التي يئس من نمو القطاع الخاص وقرض العمل، ستعطيها، فإن المستقبل الاقتصادي للبلاد والمنطقة الأوسع يبشران بالخير، وهو النمو الذي سيتيح لأعضاء الطبقة الوسطى المتنامية شراء المزيد من السيارات في المستقبل.

ومن المتوقع أن ينمو قطاع الطيران في إثيوبيا في السنوات المقبلة، حيث تضيف شركة الخطوط الجوية الإثيوبية خطوطها الجوية عبر أفريقيا والعالم. وفي أعقاب الانهيار المميت لرحلة الخطوط الجوية الإثيوبية الرحلة 302 في مارس والجدل الذي دار حول طائرات بوينغ، اقترحت فرنسا استبدالها بإيرباص كبديل لشركة الخطوط الجوية الإثيوبية. وإذا خرجت إثيوبيا سالمة من انتخاباتها وعززت تماسكها الداخلي، فلن يكون أمام قادتها المقبلين، بغض النظر عن سيفوز، خيار سوى المضي قدما في التحرر الاقتصادي.

إن مسار التحرر هذا سيعزز بقوة القوة الاقتصادية لإثيوبيا في العقد المقبل. في الواقع، بما أن البلاد ستعرض عضلاتها الاقتصادية والسياسية على نحو متزايد تماشيا مع اقتصادها المتنامي، سيكون لديها المزيد من الموارد والثقة لتكوين نفسها في مركز تجاري إقليمي جذاب.

ومع استحياء اللاعبين الأجانب على هذه الفرص المتنامية، فإن قلة منهم يستعدون مثل فرنسا للاستفادة من إمكانات إثيوبيا العميقة.

وتصارع في دخول منافسات على مبيعات أكبر في السنوات القليلة الماضية. إلى جانب البعد الأمني، ترغب فرنسا في الاستفادة من العديد من الفرص التجارية مع تقدم حملة تحرر الاقتصاد في إثيوبيا إلى الأمام. وبينما تتصارع السوق الأوروبية مع الركود الاقتصادي، تنمو منطقة شرق أفريقيا، خاصة إثيوبيا، بوتيرة سريعة وسط الانفتاح في القطاعات التي تم إغلاقها سابقا.

على سبيل المثال، ستنهي إثيوبيا قريبا احتكار قطاع الاتصالات في شركة "إثيو تليكوم"، مما دفع الشركة الفرنسية "أورانج" الموجودة حاليا في العديد من الدول في أفريقيا وغيرها إلى التمسك بواحدة من اثنتين من خصتي الاتصالات الدولية التي وعدت أديس أبابا بتقديمها في عام 2020.

ومن بين المجالات الواعدة الأخرى قطاع السيارات، الذي ستسعى شركتا بيجو وأوبل (الفرع الألماني لمجموعة شركات فرنسية) بلا شك إلى استغلاله.

أبرمت باريس اتفاقية تعاون دفاعي طموحة مع أديس أبابا في مارس لتطوير قطاع البحرية الإثيوبية.

وقد أشارت الصفقة مع دولة لا يكن لديها ساحل بحري منذ حصول إريتريا على استقلالها قبل ثلاثة عقود بعض الاندماش، لكن الصفقة توضح مدى ثقة إثيوبيا في قوتها الاقتصادية في المستقبل (والحاجة إلى حماية طرق التجارة البحرية الخاصة بها) وتظهر أن صناعة الدفاع في فرنسا ترى عقودا مربحة في طور الإعداد، حتى لو كانت هذه الصناعة في البحرية الإثيوبية بعد سنوات عديدة، إن لم تكن عقودا.

وفي إشارة إلى التقدم في المشروع، ذكرت وسائل الإعلام الإثيوبية في 2 ديسمبر أن مصادره حكومية قالت إن قوات البحرية ستتمركز في جيبوتي. قد يكون ذلك منطوقا بالنظر إلى الروابط الاقتصادية، حيث تعتمد إثيوبيا بالكامل تقريبا على ميناء جيبوتي للاستيراد والتصدير. بالإضافة إلى ذلك، تستضيف جيبوتي العديد من القواعد العسكرية الأجنبية، بما في ذلك قاعدة كبيرة تابعة لفرنسا، مما يسهل على إثيوبيا وفرنسا التنسيق في تطوير مجال البحرية.

أيضا، في أوائل الشهر الماضي، كشفت وسائل الإعلام الفرنسية أن رئيس وزراء إثيوبيا طلب في يوليو مليارات الدولارات من الأسلحة الثقيلة وغيرها من المعدات العسكرية من فرنسا. وتلبية طلب أبي أحمد يمكن أن توفر فائدة عظيمة لصناعة الدفاع الفرنسية التي حققت مبيعات قليلة لإثيوبيا، أحد عملاء الأسلحة التقليديين في الاتحاد السوفييتي أو روسيا، بل

مع رئيس الوزراء أبي أحمد، ودعمها لمسار الإصلاح، تتطلع فرنسا إلى الفرص التجارية الناشئة في إثيوبيا، وتعرب عن رغبتها في استغلالها بفضل العديد من شركاتها التنافسية.

وبالنسبة لإثيوبيا، فإن العلاقة الناشئة هذه أعمق من التجارة، حيث تتوافق مع رغبتها في تنويع علاقاتها السياسية والاقتصادية إلى ما وراء الاعتماد على الصين في البنية التحتية والخليج وتركيا في مجال الاستثمار، والولايات المتحدة في مجال الأمن. وعلى مدى قرون، ناضل زعماء إثيوبيا لتجنب الوقوع في دائرة نفوذ قوى أخرى، حتى أثناء الهيمنة شبه الاستعمارية لأوروبا على أفريقيا في القرنين التاسع عشر والعشرين. وقد أجبرت هذه الضرورة الجيوسياسية أديس أبابا على البحث عن ممثلين أجانب متعددين للحفاظ على خياراتها مفتوحة، والمساعدة في تأمين بقائها وتزويدها بمزيد من الموارد وسط المنافسة.

وهذا ما تبحث عنه قوة متوسطة مثل فرنسا. في الماضي، على سبيل المثال، لم يكن لفرنسا وجود كبير في الدول غير الناطقة بالفرنسية في أفريقيا، حتى في القوى الكبرى مثل بنجربيا وإثيوبيا، لكن مع تآكل الهيمنة الفرنسية في مستعمراتها السابقة وظهور الفرص في أماكن أخرى، تتطلع باريس إلى تحفيز مجال الأعمال في دول مثل إثيوبيا التي تقع خارج نطاق نفوذها التقليدي.

وتطلعت فرنسا هذا العام للتحويل والإشراف على أعمال الترميم في كنيسة سانت جورج في مدينة لايبيل، أحد أقدم المواقع وأكثرها قداسة في إثيوبيا. وبالإضافة إلى هذا العرض للقوة الناعمة،

وبغض النظر عن سيفوز في انتخابات مايو 2020 في إثيوبيا.

وترصد دراسة نشرها مركز سترا تفور للدراسات الأمنية والاستراتيجية، أن دولاً عديدة تتطلع إلى الشراكة مع هذه القوة الاقتصادية والسياسية الصاعدة في القرن الأفريقي. من بين هذه القوى، فرنسا، التي تعمل بنشاط على وضع شركاتها الرائدة لتحقيق الفوز الكبير في البلاد في السنوات المقبلة.

فرنسا، ليست هي القوة الخارجية الوحيدة التي تمتلك طموحاتها الخاصة بها في إثيوبيا وبقية شرق أفريقيا. فقد قامت دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة الإمارات والسعودية، بتوفير الدعم المالي للمنطقة.

وبينما تستفيد الإمارات والسعودية من موقعها الجغرافي وعلاقتها الجيدة

أديس أبابا - تتحول إثيوبيا من دولة أفريقية ضعيفة إلى دولة ذات حضور إقليمي ودولي. ظهرت ملامح هذه السياسة منذ عهد رئيس الوزراء الأسبق ملس زيناوي، لكن الأخير ركز فقط على محيطه القريب وارتبط اسمه بسد النهضة، في حين اختار رئيس الوزراء الحالي أبي أحمد أن يتوسع أكثر ويستفيد من موقع إثيوبيا الجغرافي ويفتح اقتصاد البلاد الثقيل أمام الاستثمارات الخارجية، بعد عقود من التنمية المغلقة والصراعات الداخلية. وتسيل الفرص الاقتصادية التي تكشف عنها إثيوبيا لعاب مختلف القوى الدولية، خاصة وأن البلاد أثبتت أنها تسير في طريق التحرر الاقتصادي والإصلاحات لتعزيز القطاع الخاص باعتباره المحرك الجديد للاقتصاد،



المستقبل من هذه الجهة

الشركات الفرنسية ستستفيد
من تحرر إثيوبيا في قطاعي
الاتصالات والسيارات وغيرها

Stratfor